ورقة سياسية

محددات الخدمات الأردنية للكيان المؤقت

ناصر الحسيني

2024-8-27

المقدمة

يشكل العدوان الصهيوني على غزة تحديًا للنظام الأردني بسبب مخاطر الخطط الصهيونية القاضية بتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن ومصر، وهو خطر يهدد الأمن القومي الأردني والعربي ككل حكومات وشعوبًا ويتمثل بنجاح الإسرائيليين في القضاء على حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية والاستفراد بالمدنيين وبالتالي إزالة حائط الصد الأول من أمام الصهاينة. ويتقاطع موقف الشعب الأردني[1] المندد بقوة بالعدوان الصهيوني على غزة ورفض أي خطط لتهجير الفلسطينيين مع الموقف السياسي للملك عبد الله بن الحسين وحكومته، ويتفاوت موقفه بالنسبة لـ "السلام مع إسرائيل" و "نهج المقاومة"، فيما يمضي الموقف الرسمي الأردني بالخيارات الأمريكية المتمثلة بـ "حل الدولتين" لتسوية القضية الفلسطينية، وبربط الأردن بعلاقات وثيقة أمنية وسياسية واقتصادية[2] مع كيان الاحتلال الصهيوني، ومع المنظومة الغربية عامّة وبالولايات المتحدة الامريكية خاصّة بقيادة "العائلة الهاشمية" التي كان لها دور إيجابي في قيام "إسرائيل"[3]، ومن ثمّ إخراج هذه العلاقة إلى العلن عبر توقيع الملك حسين بن طلال اتفاقية وادي عربة 1994[4] مع رئيس الوزراء الصهيوني إسحق رابين التي تنظّم شكل علاقة الدولتين، وتنص على أن الهدف هو "تحقيق سلام عادل وشامل بين البلدين استناداً إلى قراري مجلس الأمن 242 و338 ضمن حدود آمنة ومعترف بها"، فيما حقيقة الأمر تتلخص في تسهيل الاتفاقية لدور الأردن كضامن أمني لكيان الاحتلال بفضل موقعه الجغرافي، حيث تمتد الحدود بينهما بطول 360 كيلومترًا، وتحاذي الضفة الغربية والمستوطنات والمدن الإسرائيلية، المحافظات الأردنية إربد والبلقاء ومادبا والكرك والطفيلة و العقبة، ولذلك يحتاج كيان الاحتلال إلى أنّ يأمن ظهره بسبب العمق الجغرافي الأردني للفلسطينيين، ويوجد ترتيب سياسي مناسب مع النظام الأردني يحول دون ظهور مكونات سياسية "ثورية" مناهضة له، ويمنع "الجهود المتصاعدة من جانب إيران ووكلائها لضعضعة الاستقرار الداخلي في المملكة واستغلال الوسط الأردني لتهريب وسائل قتالية إلى الضفة. وعمليًا أهمية الأردن الجغرافية الإستراتيجية يرى فيها المحور الراديكالي البطن الطرية للمعسكر المؤيد لأمريكا في المنطقة، بسبب حقيقة أنّ أكثر من خمسين بالمئة من سكانه هم من أصل فلسطيني. وفي ضوء الازمات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية في المملكة،

---

[1] "أكثر من ثلث سكان البلاد من نسل خليط مع الفلسطينيين" بحسب النائب السابقة في البرلمان الأردني توجان فيصل التي تشير إلى أنّ "التركيبة الأردنية هي ذات تركيبة المجتمع الفلسطيني مع اختلاف النسب حيث طغت نسب الحضر والفلاحين على أقلية بدوية، وهذه الفروق لم تكن تحدث فارقا بينيا يؤثر بشكل كبير في التوجهات السياسية للأردنيين"، الجزيرة نت، "قراءة في تاريخ وهوية الأردنيين"، 2029/8/9، www.aljazeera.net

[2] يرتبط الأردن مع إسرائيل بعدة اتفاقيات، أبرزها؛ معاهدة السلام، اتفاقية الغاز، اتفاقية الطاقة مقابل المياه، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة.

[3] كتب أسعد أبو خليل في جريدة الأخبار مقالا بعنوان:"سليل الرسول (وظهير إسرائيل)" يفصّل فيه ارتباط العائلة الهاشمية بالمستعمر البريطاني منذ أوائل القرن العشرين، وحيثيات علاقة الملك المؤسس بالقضية الفلسطينية، 2024/7/18، رابط إلكتروني: https://al-akhbar.com/Archive_Articles/131950

[4] "Treaty of Peace Between the Hashemite Kingdom of Jordan and The State of Israel", October 26, 1994, Link: www.kinghussein.gov.jo/peacetreaty.html

فإن ضعضعة النظام الأردني تخدم مصالح استراتيجية واسعة في المعركة على طبيعية المنطقة وفي المواجهة مع إسرائيل"[5] .

سنحاول في هذه المقالة، الإضاءة على الموقف الأردني من الصراع القائم ما بين محور المقاومة وخاصّة الجمهورية الإسلامية وعدوان الصهاينة على غزة، وتسخير عمان لموقعها الجغرافي في التصدي للهجمات الصاروخية التي تستهدف "إسرائيل" حاليًا، ومحاولتها الموازنة بين التماهي مع الشعور القومي العربي تجاه الفلسطينيين للسيطرة على الشارع الداخلي والحفاظ على صورة النظام لدى الأردنيين، وبين الدور الوظيفي المطلوب منه بالحفاظ على أمن كيان الاحتلال انسجامًا مع مقتضى تحالفه مع الولايات المتحدة ومتطلبات اتفاقية السلام.

التواجد الغربي في الأردن

يمثّل الأردن حاليًا دور حائط الصد الأول بوجه الهجمات الصاروخية التي تنطلق من الجنوب والجنوب الشرقي من إيران واليمن وباقي أطراف المحور ضدّ "إسرائيل"، بوجود 11 قاعدة مشتركة ما بين القوات الأردنية والقوات الأمريكية[6] بموجب الاتفاقيات العسكرية بينهما التي تنظيم وجود الآلاف من مشاة البحرية الأمريكية في الأردن في قواعد سرية مثل "البرج 22" التي فيها 350 جندي أمريكي وتقع في الركبان بمنطقة الرويشد، بالقرب من حدود البلاد مع سوريا والعراق[7]، وقاعدة موفق السلطي الجوية التي "تستضيف العديد من شركاء التحالف ضد داعش من الألمان والهولنديين والبلجيكيين"، و"قواعد أخرى لا تعترف بها الولايات المتحدة" [8]، وهو التواجد الذي يعود توسعه مع تطور عملية تحالف "العزم الصلب" ضد داعش ابتداء من العام 2014، والتي تشارك فيها أيضًا فرنسا التي تحتفظ بعشر مقاتلات من طراز رافال تمّ تخصيصها من ضمن التحالف [9].

---

[5] صحيفة معاريف، "الهلال الشيعي ينقلب على الملك"، شاي هار - تسفي، 2024/8/15، ترجمة شبكة الهدهد، رابط إلكتروني: https://hodhodpal.com/post/105608

[6] هذه المعلومة بشأن عدد القواعد الأمريكية في الأردن نقلتها مراسلة تلفزيون العربي هديل نماس في عمان في رسالة مباشرة لها نقلا عن المتحدث باسم رئاسة الحكومة، وقد تحرينا أكثر من مصدر مثل وكالة الأنباء الأردنية بترا وصفحات القوات المسلحة الأردنية ورئاسة الوزراء وفي المصادر الأجنبية لتأكيد هذه المعلومة أو صحة صدورها ولم نعثر عليها بسبب تصنيف هذه المعلومات ضمن المعلومات السرية، وفي رسالتها اللاحقة لم تكرر المراسلة هذه المعلومة، والتي قد تكون على الأغلب صدرت عن المتحدث باسم رئاسة الوزراء مهند مبيضين لتبرير الارتباك الذي حصل جراء تأكيد واشنطن استهداف القاعدة السرية المسماة "البرج 22" داخل الأردن ومحاول عمان القول أنّ الهجوم وقع على قاعدة التنف في داخل الأراضي السورية. يوتيوب، التلفزيون العربي، "الأردن .. 11 قاعدة عسكرية على أراضيه ضمن شراكة عسكرية مع أميركا"، 2024/1/28، رابط إلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=cqZF6gFTwnY

[7] Defence Security Asia, "NATO Opens First Middle Eastern Office in "Close Ally" Jordan", 12/7/2024

[8] American Security Project, "U.S. Military Bases and Facilities in the Middle East" JUN 2018, Link: www.americansecurityproject.org/wp-content/uploads/2018/06/Ref-0213-US-Military-Bases-and-Facilities-Middle-East.pdf

[9] Institut français des relations internationales (Ifri), "Militaires français morts en Irak : qu'est-ce que l'opération Chammal ?", 31/8/2023, Link: www.ifri.org/fr

ومع تضاءل خطر داعش إلى مستويات دنيا في سوريا والعراق وانكماش جسمها وحجمها، بقي التواجد الغربي يستخدم القواعد العسكرية المقامة في البلدين وفي الأردن أيضًا لأغراض سياسية وللضغط على حكومات المنطقة، وقد ثارت الشبهات عام 2018 بشأن تواجد حشود عسكرية أمريكية بالقرب من الحدود الشمالية للأردن بالتزامن مع مناورات "الأسد المتأهب"[10]، وتمّ ربطها باعتزام الولايات المتحدة القيام بعملية عسكرية ضدّ الرئيس بشار الأسد انطلاقًا من الأردن إثر تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لسوريا بقصفها [11].

وعلى خلفية حماية "إسرائيل"، نقلت الصحافة الأمريكية في حزيران الماضي أمر الرئيس جو بايدن بزيادة عديد القوات الأمريكية في الأردن "تقدر بـ 625 جنديًا مقارنة بشهر ديسمبر 2023"، مع توجه لفتح قواعد جديدة بحسب ما نقل عن تقرير صلاحيات الحرب الذي قدمه البيت الأبيض إلى الكونغرس في 7 يونيو، وبأنها "زيادة مفاجئة لأعداد القوات الأمريكية في الأردن، هدفها الرئيسي والخفي مواجهة أي تهديد أو خطر قد تتعرض له إسرائيل من لبنان أو إيران أو العراق واليمن، وستكون مهمة هذه القوات الرئيسية الحماية وتقديم المعلومات الأمنية والاستخباراتية في مواجهة أي خطر يهدد إسرائيل"[12].

وفي الإطار نفسه، أعلنت المملكة وحلف شمال الأطلسي في بيان مشترك "إنشاء مكتب اتصال لحلف شمال الأطلسي في المملكة، وبما يسهم في تعزيز علاقات التعاون المشترك مع الحلف"، وهو "تطور طبيعي في العلاقة المتنامية والممتدة منذ عام 1996"، و "إقرارًا من الحلف بدور الأردن المحوري في تحقيق الاستقرار إقليمياً ودولياً، وهو يشيد بإنجازات الأردن الممتدة في مكافحة التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والتطرف العنيف". وقد اعتمد الحلفاء في قمة الناتو لعام 2024 في واشنطن خطة عمل لتعزيز نهج التعاون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمواكبة تطورات المشهد الأمني والإقليمي والعالمي، وهو مكتب الاتصال الأول في المنطقة[13]. وتتلقّى عمان مساعدات سنوية من الولايات المتحدة هي الأكبر بعد مصر "بما في ذلك المساعدات العسكرية التي تصل قيمتها إلى 425 مليون دولار أميركي"[14].

الانخراط الأردني في الدفاع عن إسرائيل

شكل الهجوم الجوي الإيراني في منتصف نيسان الماضي على "إسرائيل" وتصدّي الأردن له الالتزام المتجدد والأحدث لعمّان بالسياسات الأمريكية في المنطقة، وفي نفس الوقت المخاطرة

[10] مناورات انطلقت عام 2011 في الأردن وتشارك فيها عشرات الدول العربية والأجنبية، الجزيرة نت، "مناورات الأسد المتأهب"، 2017/5/8، رابط إلكتروني: www.aljazeera.net

[11] Marinecorpstimes, “Thousands of US troops and Marines arrive in Jordan”, 14/4/20218

[12] قناة I24 الإخبارية الإسرائيلي: "الكونغرس" الأمريكي يقرر زيادة عدد قواته المتواجدة داخل الأردن"، 2024/6/19، رابط إلكتروني: www.i24news.tv

[13] وكالة بترا للأنباء، "الخارجية: إنشاء مكتب اتصال لحلف شمال الأطلسي في المملكة"، 2024/7/11، رابط إلكتروني: https://www.petra.gov.jo

[14] Defence Security Asia, “NATO Opens First Middle Eastern Office in "Close Ally" Jordan”, 12/7/2024

الأكبر للمملكة كون هذا التصدي يضعها في خانة الموافقين على عدوان كيان الاحتلال على مقر القنصلية الإيرانية في سوريا، بحسب ما عكسته وسائل الإعلام الإيرانية والتي شنّت حملة انتقادية على خلفية هذا الدور، قابلتها عمان باستدعاء السفير الإيراني للاحتجاج عليها.

وتحت عنوان حماية أجواء المملكة من الانتهاك، "أشارت التقارير إلى أن الأردن لم يوجه طائراته المقاتلة لاعتراض وتدمير الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية التي تستهدف إسرائيل فحسب، بل فتحت عمان أيضًا مجالها الجوي أمام الطائرات المقاتلة الإسرائيلية والأمريكية لإسقاط الصواريخ التي تطلقها طهران. وكان كرم الأردن في السماح للطائرات الإسرائيلية والأمريكية باستخدام مجاله الجوي يهدف إلى ضمان تدمير الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية فوق الأراضي الأردنية قبل وصولها إلى إسرائيل"[15].

وقد تطرق الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في حديث لإذاعة مونتكارلو الدولية، إلى وجود قاعدة جوية لبلاده في الأردن منذ عدة سنوات، واصفًا الهجوم الإيراني ضدّ إسرائيل في نيسان الماضي بأنه "انتهاك للمجال الجوي الأردني"، وقال:"جعلنا طائراتنا تقلع واعترضنا ما كان علينا اعتراضه"[16]، مؤكدا أنّ المملكة طلبت من فرنسا أن تعترض الصواريخ الإيرانية، وأنّ باريس شاركت في إحباط هجوم إيراني على إسرائيل حيث اعترضت طائرات مسيرة "بناء على طلب الأردن" أثناء تحليقها فوق مجاله الجوي[17].

وإذا كان من الصعب على المراقبين أنّ يتبيّنوا ما إذا كان الاعتراض الأردني للصواريخ الإيرانية في نيسان الماضي، وفتح عمان أجواءها وأرضها للتحرك الغربي ضدّ إيران، مرده التودد لـ "تل أبيب" على خلفية رغبة عمان تجديد عقد شراء المياه لخمس سنوات إضافية منها[18] وهو أمر هام جدًا للمملكة [19]، أو أنّ ذلك يأتي في إطار التزام ملك الأردن عبد الله بن الحسين السياسات الأمريكية والبريطانية بخصوص إيران وهو صاحب مقولة خطر "الهلال الشيعي"[20] الذي يقصد به تطلعاتها للسيطرة على الشرق الأوسط عبر الوكلاء، فإنّ كلا الأمرين يصحان ولا يتعارضان، لاسيّما وأنّ المملكة في موضوع الدفاع عن "إسرائيل" أو

---

[15] Defence Security Asia, "NATO Opens First Middle Eastern Office in "Close Ally" Jordan", 12/7/2024

[16] Macron calls for Israel to 'avoid escalation' but says Iran's attack was 'disproportionate", 15/4/2024, "Le Monde, Link: https://www.lemonde.fr

[17] "Macron: France intercepted Iranian drones 'at Jordan's request", 15/4/2024, Link: , POLITICO https://www.politico.eu

[18] قالت صحيفة يديعوت أحرونوت يومها أنّ اعتراض الأردن للصواريخ الإيرانية وسماحه للطائرات الأمريكية وصواريخ الإعتراض بالعمل فوق أراضيه، دفع بوزير الطاقة الإسرائيلي إلى تجديد عقد بيع المياه للأردن لمدة سنة إضافية بعد امتناع إسرائيل عن تجديد العقد بسبب التصريحات الأردنية والموقف الشعبي من طوفان الأقصى، للإطلاع على تفاصيل شراء الأردن للمياه من إسرائيل أنظر موقع "كرادل العربي" بعنوان:"المياه مقابل حماية السماء".. إسرائيل تتّجه لتمديد اتفاق تزويد الأردن بالمياه"، 2024/4/15، رابط إلكتروني: https://thecradle.co/arabic/articles-id/24400، كما يمكن الإطلاع على توتر العلاقات الأردنية الإسرائيلية وانعكاس ذلك على ملف شراء المياه تحت عنوان:" حاجة أردنية وشروط إسرائيلية.. هل يتم تمديد اتفاقية المياه بينهما؟" بتاريخ 2024/3/7، على الرابط التالي: https://www.alhurra.com

[19] يعتبر الأردن من أكثر البلدان التي تعاني من شح المياه في العالم بحسب موقع الأمم المتحدة الأردن، "المزارعون الأردنيون يلجؤون لحلول مبتكرة لمواجهة تحدي ندرة المياه"، 2024/6/1، رابط إلكتروني: https://jordan.un.org

[20] ينسب إلى الملك الحسين بن طلال، دعوته بريطانيا لمساعدته في إنشاء "كومونولث إسلامي" لمواجهة الصحوة الإسلامية في الثمانينات ومحاصرة الخطر الشيوعي، وذلك بحسب وثائق بريطانية كشف النقاب عنها مؤخرًا، وبذلك فإنّ الابن ورث عن الأب تطوعه لمساعدة الغرب وطرح المقترحات لمواجهة تطلعات الشعوب، للإطلاع على تفاصيل الوثيقة أنظر العنوان التالي:"الملك حسين اقترح على بريطانيا مشروعًا لمواجهة الصحوة الإسلامية قبل انتصار الثورة الإيرانية - وثائق بريطانية"، رابط إلكتروني: https://www.bbc.com/arabic/articles/c10lpz04evgo

سواه، تتناغم مع السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وترغب في الحفاظ على العلاقة معها[21].

ومع تجدد دواعي الرد الإيراني على كيان الاحتلال في فلسطين المحتلة بعد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشهيد إسماعيل هنية في العاصمة الإيرانية طهران فجر الأربعاء 2024/7/31، لبّى وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي دعوة نظيره الإيراني لزيارة طهران، وهي زيارة "تعكس محاولات المناورة التي يقوم بها الأردن بين كونه لاعبًا مركزيًا في المعسكر المؤيد لأمريكا وبين الخوف من التداعيات على استقرار النظام في سيناريو حرب إقليمية"[22]، حيث أكّد أنّه يتواجد في طهران "للتشاور في التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة، بتكليف من الملك عبد الله بن الحسين، لندخل في حديث واضح وصريح لتجاوز الخلافات ما بين البلدين بصراحة وشفافية بما يحمي مصالح كلا بلدينا، ويضعنا على طريق بناء علاقات طيبة اخوية قائمة على احترام الآخر وعدم التدخل في شؤونه والإسهام في بناء منطقة يعمها الأمن والسلام"[23]، ويمكن إدراج هذه الزيارة ضمن الحملة الدبلوماسية الغربية لإقناع طهران بعدم الرد وتشديد الضغوط عليها بحجة عدم انتهاك أجواء الأردن وخفض التصعيد الحاصل، وعمليًا لم يسجل في سلوك عمان بعد الزيارة وخاصة في مسألة سماحها للطائرات الغربية والإسرائيلية باعتراض الصواريخ الإيرانية فوق أراضيها أي انزياح يذكر، وظلّت عمان على موقفها القائل بأنّه:" لو كان هذا الخطر قادمًا من إسرائيل، فسيقوم الأردن بالإجراء نفسه الذي قام به، وهذا موقف نؤكده بشكل واضح وصريح، ولن نسمح لأي كان بأن يعرّض أمن الأردن والأردنيين للخطر"[24].

حقيقة العلاقات بين "إسرائيل" والأردن

غالبًا ما تشهد العلاقات الأردنية ـ "الإسرائيلية" تجاذبات سياسية تظل محكومة لسقف "العلاقة الطبيعية" ما بين الملك الأردني ورئيس وزراء "إسرائيل" بنيامين نتنياهو، حيث أنّ آخر أزمة في العلاقات ثارت على خلفية تصريح وزير المالية بتسلائيل سموتريتش في باريس في آذار 2023 حين أنكر الوجود التاريخي للفلسطينيين في فلسطين، ووقف خلف منصة حملت خريطة

---

[21] يؤكد الدكتور نضال الطعاني المحلل السياسي الأردني وعضو مجلس النواب السابق، أنّ العلاقات الأمريكية الأردنية علاقات تاريخية قابلة للبناء عليها، إذ تعتبر واشنطن من أكبر الداعمين للدولة الأردنية، حيث تقدم الحكومة الأمريكية ما يزيد على مليار و600 مليون دولار سنويا، 600 مليون منها لدعم الموازنة بشكل نقدي، ومليار دولار على شكل مساعدات مختلفة منها العسكرية وفي مجال المياه والطاقة والصحة. موقع سبوتنيك الإخباري، "نقل القواعد الأمريكية من قطر إلى الأردن... ما أبعاد هذه الخطوة؟"، 2021/7/6، رابط إلكتروني: https://sarabic.ae

[22] صحيفة معاريف، "الهلال الشيعي ينقلب على الملك"، شاي هار ـ تسفي، 2024/8/15، ترجمة شبكة الهدهد، رابط إلكتروني: https://hodhodpal.com/post/105608

[23] يوتيوب، "تصريحات معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي اليوم في طهران"، 2024/8/4، رابط إلكتروني: https://www.youtube.com

[24] تصريح لوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي لتلفزيون المملكة الرسمي ردًا على الإساءات التي وردت في الإعلام الإيراني بشأن تصدي الأردن للهجوم الإيراني، وقد قامت وزارة الخارجية الأردنية بإستدعاء السفير الإيراني في عمان وطلبت من بلاده الكف عن "التشكيك" في مواقف الأردن من القضية الفلسطينية بعد إعلان المملكة اعتراض "أجسام طائرة" أثناء الهجوم الإيراني على إسرائيل في نيسان الماضي. موقع القناة الاخبارية i24، " الأردن يستدعي سفير إيران في عمان بعد تصريحات مسيئة"، 2024/4/15، رابط إلكتروني: https://www.i24news.tv

متداخلة للأراضي الفلسطينية والأردنية تمثل شعار المنظمة العسكرية الإسرائيلية "ارغون" التي تعتبر أنّ الأرض الفلسطينية ومملكة الأردن هي أراضي الدولة اليهودية، واستتبعت الأزمة استدعاء السفير الإسرائيلي احتجاجًا على تصريحات سموتريتش والتي وصفها وزير الخارجية أيمن الصفدي بالتحريضية، كما شهد البرلمان يومها اقتراحًا بالتصويت على طرد السفير الإسرائيلي من عمان، وما لبثت الأمور أنّ هدأت بعد زيارة قام بها نتنياهو إلى عمان والتقى الملك عبد الله، وطويت الصفحة دون أن يكون للموضوع أي تداعيات لاحقة.

بعد طوفان الأقصى، أثار النظام الأردني زوبعة في فنجان العلاقات مع كيان الاحتلال على خلفية رفضه ممارسات النظام الصهيوني بحق غزة، لكن المشهد لم يخرج عن سياقاته العامّة، وعلى صعيد الحراك الشعبي تعامل النظام معه على قاعدة إفقاده إمكانية التأثير على الشارع الأردني، محكّمًا قبضة المكون الأمني في التعامل مع المتظاهرين[25] الذين أبدوا حضورًا يوميًا مكثّفًا أمام السفارة الصهيونية في عمان، مطالبين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وإلغاء اتفاقية وادي عربة بين عمان وتل أبيب، والتي لاقاها الجانب الرسمي على مستوى المجلس النيابي بالتصويت منتصف تشرين الثاني 2023 بالإجماع على مقترح مراجعة الاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال، وهو مطلب "طالب الأردنيون به على مدار أعوام الحكومات المتعاقبة، إلا أن بعض الأطراف شككت في أثر هذا القرار على العلاقة بين الطرفين؛ لا سيما وأن مجلس النواب اتخذ قرارا مماثلا عام 2017 ردًا على قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال آنذاك في عهد الرئيس دونالد ترامب، علمًا أنه لم تنبثق عن تلك المراجعة أي إجراءات ملموسة تجاه العلاقات الأردنية الإسرائيلية، كما أنه لم يعرف مصير المذكرة التي قدمها النواب في ذلك الوقت"[26].

دبلوماسيًا، يعلن النظام الأردني أنّ مساعيه تتركز على وقف الحرب وتخفيف التصعيد وحماية المدنيين، والتمهيد لأفق سياسي يقوم على حل الدولتين تماهيًا مع الموقف الأمريكي، وتعمل الدعاية الأردنية على تظهير السعي الأردني لتخفيف معاناة الفلسطينيين ورفدهم بالمساعدات، وقد أبدى الملك شخصيًا تضامنه مع الشارع الفلسطيني، حيث تولّى في إحدى المهمات الإنسانية التي تقوم بها المملكة رمي المساعدات من الجو[27]، وتصوير الأمر على أنّه كسر للحصار المفروض على أهل غزة [28]. كما حاول النظام الاستفادة من الوجدان الشعبي القومي العربي، فَهَمَس لمراسلي الفضائيات العربية في عمّان أنّ "السفير الإسرائيلي والطاقم

---

[25] عنونت هيومن رايتس واتش:"الأردن: اعتقالات ومضايقات لمتظاهرين مؤيدين لفلسطين، استخدام تعسفي لقانون الجرائم الإلكترونية المثير للجدل لتقييد الحريات الأساسية"، فيما عنونت امنيستي:"الأردن: أوقفوا قمع الاحتجاجات المؤيدة لغزة وأفرجوا عن المتهمين لممارستهم حريتهم في التجمع والتعبير"، وقد ذكرت أنّ 1500 شخص اعتقلوا على خلفية التظاهرات الضخمة التي تقام أمام السفارة الصهيونية، وهؤلاء يدخلون إلى السجون ويتم التحقيق معهم ولا يبق معظمهم، وهذه الاحتجاجات مستمرة إلى تاريخ هذه المقالة مما يعني أنّ عشرات الآلاف يعتقلون على خلفية هذه الاحتجاجات في الأردن للتضييق على الشارع خوفًا من أن تتشكل نقطة قوة معارضة لنظام الملك حسين وتتجر الأمور إلى ما لا تحمد عقباه...

[26] إذاعة حسنى، "غزة تضع العلاقة الأردنية الإسرائيلية في دائرة المراجعة والكرة بملعب الحكومة"، 2023/11/14، رابط إلكتروني: https://husna.fm

[27] موقع رؤيا الإخباري :"الجيش: الإنزالات الجوية الأردنية على غزة تعد ثالث أكبر عمليات إنزال في التاريخ العسكري"، 2024/8/26، رابط إلكتروني: https://royanews.tv

[28] موقع السبيل الاخباري :"الملك يؤكد مضي الأردن بجهود كسر الحصار على غزة"، 2024/2/26، رابط إلكتروني: https://assabeel.net

الدبلوماسي غادرا السفارة الإسرائيلية منذ بداية الأحداث ولم يعودا إليها ولو كانوا متواجدين في العاصمة عمان لكانت السلطات قد طلبت منهم المغادرة إلى إسرائيل احتجاجًا على الحرب في غزة"[29]. وكانت وزارة الخارجية قد طلبت "استدعاء السفير الأردني فوراً، تعبيراً عن موقف الأردن الرافض والمدين للحرب الإسرائيلية المستعرة على غزة، والتي تقتل الأبرياء، وتسبب كارثة إنسانية غير مسبوقة، وتحمل احتمالات خطرة لتوسعها، ما سيهدد أمن المنطقة كلها والأمن والسلم الدوليين"، وأكد وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، في بيان، أنه "وجه الدائرة المعنية في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بإبلاغ وزارة الخارجية الإسرائيلية بعدم إعادة سفيرها روجيل بن موشيه راحمان المعين حديثًا في عمان (اعتُمِدَ في الرابع من أيلول 2023) والذي كان غادر المملكة سابقًا" [30].

علاقة أي كيان مع "إسرائيل" تجعل منه تابعًا لها

إنّ التجاذبات التي تحصل في العلاقة السياسية بين عمان و "تل أبيب" والمشاكل المتواصلة بينهما [31]، هي من النوع التي لا تؤثر في العلاقات "الحميمة" الأمنية والاقتصادية ولا في مستوى القرارات السياسية على مستوى المنطقة، وهي محكومة للاتفاقات المكتوبة والمصالح الإستراتيجية لكلٍ منهما، بعدما تمّت هندسة الإطار السياسي عام 1994 باتفاقية وادي عربة، ويمكن تعداد مجموعة من الاتفاقات والمصالح بين البلدين[32] التي تجعل من التفكير في فك عرى الترابط السياسي والأمني والاقتصادي أمرًا عسيرًا وخاصة في الجانب الأردني، لارتباط تلك المصالح بالواقع المعيشي للمواطنين مثل إمدادات المياه من "إسرائيل"، والمنح السنوية النقدية الأمريكية للحكومة المرتبطة بالاتفاقية، وكذلك المساعدات العسكرية والأمنية للقوات المسلحة الأردنية والجهاز الشّرَطِي، وسائر السياسات والتفاهمات ما بين الولايات المتحدة وعمان التي تضمن تجنّد الأردن ليلعب دوره الوظيفي في حماية ظهر "تل أبيب"، وتبعدها عن طلب مصالحها من دول الشرق مثل الصين أو غيرها، فالأردن "يُعَدّ بمثابة العمق الاستراتيجي لإسرائيل في الشرق، ويشكّل تعاون المملكة مع القدس عاملاً رئيسياً في أي استراتيجية دفاعية تنتهجها الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط وتقوم على نهج "عبر، ومع،

---

[29] أنظر مثلا رسالة مراسل سكاي نيوز عربية من عمان نايف المشاقبة، يوتيوب: "الأردن يستدعي سفيره في إسرائيل ويطلب من تل أبيب عدم إعادة سفيرها إلى عمان حتى وقف الحرب"، 2023/11/1، رابط إلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=PPWYUQGamTo

[30] وكالة بترا الأردنية، بيان الخارجية بشأن سحب السفير من "إسرائيل، 2023/11/1، رابط إلكتروني: www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=261675&lang=ar&name=news

[31] معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "إعادة العلاقات بين إسرائيل والأردن إلى المسار الصحيح"، ديفيد شينكر وغيث العمري، 2021/3/12، رابط إلكتروني: www.washingtoninstitute.org

[32] بحسب عضو كتلة الإصلاح النيابية صالح العرموطي يبلغ عدد الإتفاقيات ما لا يقل عن 15 اتفاقية موقعة، إذاعة حسنى، "غزة تضع العلاقة الأردنية الإسرائيلية في دائرة المراجعة والكرة بملعب الحكومة"، 2023/11/14، رابط إلكتروني: https://husna.fm

ومن خلال"[33]، ومن الزاوية الإسرائيلية "هو العمود الفقري المركزي في الامن القومي والجبهة الداخلية الأمنية الشرقية لإسرائيل، والسلام بين الدولتين هو مدماك مركزي في التصدي لرأس الأفعى الإيرانية. وفي ضوء ذلك، وعلى خلفية التهديدات على استقرار النظام، ينبغي لحكومة إسرائيل أن تبدي حساسية تجاه الأزمات التي يعيشها الملك. وعمليًا، عليها أن تمتنع عن التهجم على الأسرة المالكة وعن التصريحات والخطوات التي فيها ما يحرج الملك، والعمل على تسوية الخلاف في الغرف المغلقة وليس علنًا، وتحويل مخصصات المياه اللازمة للمملكة"[34].

ويشير الواقع الحالي إلى أنّ العلاقة مع "إسرائيل" هي أحد الأسباب المهمة في فقدان الأردن لقراره السيادي، بوجود نخبة حاكمة ترى في الحماية الأمريكية لحكم المملكة الضمان لاستمراريتها وفق شروط، منها عدم الإخلال بمتطلبات أمن "إسرائيل" أو تغيير صيغة الحكم السياسي القائم، أو السماح لنخب عبر "التحديث السياسي"[35] بالوصول إلى مركز القرار والتي يمكن أن ترى مصلحة الأردن بتعديل هذه الشروط، وأنّ تنال الشرعية والمشروعية في الشارع الأردني، وهو أمر لا يمكن للنظام الحالي أن يقوم به، مِنْ مثل إعطاء اتفاقية وادي عربة حجمها المستَحَق فقط، بإلغاء التنسيق الأمني الذي تستفيد منه "إسرائيل" فقط، وإلغاء كافة أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري والسياسي الذي يدور في فلك هذه الاتفاقية، دون الالتفات إلى حيث المصالح الحقيقية للأردن في سائر دول الإقليم وخارجه مثل الصين وبقية الدول التي لها تجارب تنموية يمكن أن تساعد الأردن، لتأمين الجانب الاقتصادي والمعيشي والأمني. فبقاء الأردن ضمن التوجهات الحالية بالمحافظة على العلاقات السياسية الدافئة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة، يجعله طرفًا منحازًا إلى عدو الأمة العربية والإسلامية، ويمنع عمان من متابعة مروحة واسعة من المصالح التي يوفرها محيطها الإقليمي والدولي، كالانفتاح على دول الجوار مثل سوريا والعراق لتوفير احتياجات الطاقة أو الدول الإسلامية وإيران التي توفر للمملكة مصالح وعائدات بملايين الدولارات إن هي فتحت العلاقات معها، ويمكن لهذا التوجه أنّ يكسب الأردن أوراقًا سياسيةً غاية في القوة بوجه "إسرائيل" لموقعه الجغرافي المميز عند الحدود الشرقية لفلسطين المحتلة، ولتشابه الشرائح الاجتماعية الفلسطينية ـ الأردنية وحدة توجهاته الدينية والسياسية.

---

[33] معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "إعادة العلاقات بين إسرائيل والأردن إلى المسار الصحيح"، ديفيد شينكر وغيث العمري، 2021/3/12، رابط إلكتروني: www.washingtoninstitute.org

[34] صحيفة معاريف، "الهلال الشيعي ينقلب على الملك"، شاي هار ـ تسفي، 2024/8/15، ترجمة شبكة الهدهد، رابط إلكتروني: https://hodhodpal.com/post/105608

[35] صاحب نّظرية "التحديث السياسي" الامريكي "سيمور مارتن ليبسيت" وهي حول الروابط بين الديموقراطية والتنمية الإقتصادية، وتحديداً عندما يصل معدل الدخل إلى المعدل المتوسط الذي سيعزز هيكل الطبقة الوسطى، وعندها ستظهر الديموقراطية بعد أن تمر المجتمعات بمرحلة التحديث، وتحقق "جميع الجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية، كالتصنيع والتحضر والثروة والتعليم، مترابطة ترابطاً وثيقاً لتشكل عاملاً رئيسياً واحداً له علاقة سياسية بالديموقراطية، الأمر الذي سيجعل عدد المواطنين ذوي الدخل المتوسط المرتفع يتطلب مشاركة سياسية أعلى، وبالتالي يمكن تحقيق تغيير ديمقراطي ناجح. موقع الحرّة، "نظرية التحديث والتحول الديموقراطي"، رضوان زيادة، 2017/8/21، رابط إلكتروني: https://www.alhurra.com

ويتفق المحللون أنّ الدول التي وقعت معاهدات مع "إسرائيل" هي دول يعوزها الاستقرار الحقيقي، كون شرعية أنظمتها تستمد قوتها من الدعم الخارجي، فالأردن جراء "تلك المعاهدات بات في وضع مُحرج وتحديداً من الناحية الشعبية. صحيح أن الدول التي وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل في السنوات الماضية ربما لم تتأثر سياسياً، لكن من الناحية الشعبية ثمة ضغوط لا تقف عند الحد الذي يُراد منه فك الارتباط مع إسرائيل، بل باتت تلك الضغوط عاملاً مؤرقاً لتلك الدول، لا سيما أن التزامن بين المواقف الضبابية لبعض الدول، وبين الضغوط الاقتصادية والمعيشية، قد يُنتج تغييراً لا يمكن التنبئ بمساراته، فكيف الحال مع الأردن. (...) والتظاهرات وإن كان ظاهرها مرتبط بطبيعة الحرب في غزة وضرورة إيقافها، لكن لا بد من التذكير بأن الحركة الاحتجاجية في الأردن ليست وليدة التطورات في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل ثمة واقع اقتصادي مزري يعاني منه الأردنيين، ومن المهم التذكير بأن مصر والأردن وغالبية الدول التي طبعت علاقاتها مع إسرائيل، لم يتغير واقعها السياسي أو الاقتصادي والمعيشي، بل على العكس، فالأردن ومثلها مصر يعيشون واقعاً سياسياً متوتراً، وواقعاً اقتصادياً ضاغطاً، والتطبيع لم يجلب لتلك الدول وشعوبها أي رخاء اقتصادي، بل جلب تدخلات وإملاءات وأزمات لا تُحصى، وبين هذا وذاك، فإن الأردن يسير إلى واقع مجهول، ما بين الأزمة الاقتصادية والمعيشية، وما بين تغاضي النظام الأردني عن استمرار الحرب في غزة، بل ومحاولته حتى منع الأردنيين من التضامن مع الشعب الفلسطيني"[36] .

الخلاصة

لدى النظام الأردني أسلوبه الخاص لتبرير العلاقة مع "إسرائيل" ودوره الوظيفي الواضح في الدفاع عن "إسرائيل" خاصّة بعد طوفان الأقصى، فهو يأتي في "سبيل تخفيف مغالاة الصهاينة واقناعهم بالسلام مع العرب"، و"في ظل المنهجية العدوانية الإسرائيلية في غزة ومنهجية قتل فكرة السلام أصبح يرى (الأردن) في العلاقة مع إسرائيل وسيلة لحفظ مصالحه وخدمة الأشقاء الفلسطينيين، وهو موقف صنعته سياسة حكومات إسرائيل خلال أكثر من عقدين من الزمن، وهذا الرأي قابل للتغير أردنيا للتعامل الإستراتيجي مع فكرة السلام إذا ما تغيرت أولويات من يحكم كيان الاحتلال"[37]. وبالمحصلة يعود الأمر إلى المعتقدات التي يؤمن بها صناع القرار الأردني، ودور الملك وحاشيته[38] المحسوبين على النظام الحالي الموالي للغرب والولايات المتحدة، وهم يفضلون الحماية الأمريكية والعلاقة السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل" التي

---

[36] حسن مرهج خبير الشؤون السورية، موقع قناة I24 الإخبارية، "تحليل: مظاهرات الأردن والتحولات في العلاقة الأردنية الإسرائيلية"، 2024/4/11، رابط إلكتروني: www.i24news.tv

[37] جريدة الأري الأردنية، سميح المعايطة، "الأردن وإسرائيلزز حكاية جديدة"، 2024/8/13، رابط إلكتروني: https://alrai.com

[38] يُوضح المفكر "كال هولستي" Kal Holsti الذي قارب نظرية الدور لأول مرة من خارج إطارها الإجتماعي لدراسة السياسة الخارجية، بأن "الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات، وهو اختار فكرة بسيطة مفادها أنّ "الذات" التي تمّ دراستها في حقول علم الإجتماع وعلم النفس الإجتماعي، هي في حقل العلاقات الدولية، قادة الدولة، الذين يكون لديهم مجموعة متنوعة من المعتقدات أو الصور حول هوية الدولة.
Cameron G Thies, Role Theory and Foreign Policy, May 2009, P 2, link: www.researchgate.net

تعود عليهم بالمصالح، ويعملون داخليّا على استدامة هذا الوضع بمنع التحديث السياسي والاتكال على الخارج لمعالجة الأزمات الاقتصادية وإبقاء الطبقات المتوسطة والنخب الشعبية والفكرية خارج إطار المشاركة الفعلية في بناء الدولة، وإطلاق يد المكون الأمني في التعامل معها بدلًا من أن تفتح لها أبواب المسؤولين وتبادل الحوار ومشاركة القرار.

لذلك يحسب النظام الأردني وضعه السياسي بدقة كيما يحافظ على وضعيته الحالية إلى جانب التحالف الأمريكي "الإسرائيلي" في المنطقة العربية، ويتجنب الألغام ويتفادى أي خطوة ناقصة مثل قيامه منفردًا بالتصدي عسكريّا لإيران أو لحركات المقاومة في فلسطين، أو التورط بأدوار تؤثر على مكانته الحالية وتغيّر من الموقف السياسي الحالي لأطراف محور المقاومة بتجنيب الأردن الاستهداف المباشر، لمعرفته بأنّ أسلحة المحور من الصواريخ والطائرات يمكن أنّ تستهدف عمان كما تستهدف كيان الاحتلال والقواعد الأمريكية في المنطقة. وهو يتجنب أيضًا كسر الشارع الأردني المؤيد للمقاومة، ويتعامل بمزيج من دغدغة الشعور القومي عبر استنكار الجرائم الصهيونية بحق الفلسطينيين، ويبعث بالرسائل التي تفيد التزامه بالسلام مع "تل أبيب" "و "يسوّق إلى أن الحراك تدعمه أيادٍ خارجية، وتحاول الزج بالشارع الأردني إلى الانحراف عن الوقفات الاحتجاجية السلمية إلى مظاهرات تدعو إلى الفوضى والاعتداء على الأمن الأردني، الذي يحاول مساعدة المحتجين"[39]، في سعي منه لضبط هذا الحراك لكي لا يفرز خلايا "ثورية" تعمل على دعم فصائل المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، وقد أَلْفَتَ إلى ذلك كثير من المسؤولين الصهاينة محذرين من تشكّل جبهة في الأردن تعمل على تغذية المقاومة في الضفة وإمدادها بالدعم اللوجستي على أنواعه.

والنظام الأردني ممثلًا بالملك وحاشيته وحكومته ليسوا مضطرين إلى المجاهرة بدعمهم لكيان الاحتلال، طالما أنّ التنسيق الأمني والاقتصادي يفي بالغرض، وآخر أمثلته تأمين طريق الإمدادات التجارية لكيان الاحتلال عبر أراضيه انطلاقًا من الإمارات والسعودية. وهو في اعتراض دفاعاته الجوية للهجمات الإيرانية وهجمات محور المقاومة ضدّ "إسرائيل" يبرّرها بحجة انتهاك السيادة على الأجواء الأردنية وحماية السكان من الأجسام الطائرة، وأّنّ موقفه منها هو نفسه إذا ما كانت هذه الصواريخ والمسيرات تأتي من الجانب الإسرائيلي، في موقف مضلل ومخادع لأنّ الاتفاقات الأمنية والعسكرية بين الطرفين (الأردني والغربي عامّة) تجعله في انحياز للطرف الإسرائيلي ضدّ إيران ومحور المقاومة، تجسيدًا للدور الوظيفي الذي ارتضاه لنفسه.

[39] حسن مرهج خبير الشؤون السورية، موقع قناة I24 الإخبارية، "تحليل: مظاهرات الأردن والتحولات في العلاقة الأردنية الإسرائيلية"، 2024/4/11، رابط إلكتروني: www.i24news.tv